نظرية الأفضلية النحوية في القراءات القرآنية "ظاهرة الحذف أنموذجا" دراسة وصفية تحليلية

تاريخ تسلم البحث: ١٢/٥/٢٠١٥م تاريخ قبوله للنشر: ٢٢/٨/٢٠١٥م

رائدة مراشدة * يحيى عبابنه **

الملخص

نظرية الأفضلية نظرية غربية، تُعنى بتحليل النظام اللغوي كافة، لقدرتها الاستيعابية للغة البشرية النحوية وغيرها، فهي نظرية القيود المنتهكة. وتسعى الباحثة لتوظيف النظرية في القراءات القرآنية، بتطبيقها على التراكيب غير الخاضعة للقاعدة النحوية؛ نتيجة لتجاوزها شرطا أو أكثر من شروط القاعدة.

وتعددت الأداءات اللغوية التي لا تخضع لقواعد اللغة، وسميت بالمتبقي مقابل الأفضلية، فالمتبقي هو انحراف مؤقت يمكن تفسيره بوساطة قواعد فرعية، وواصفة تُولَّد من القاعدة الأصل.

توصلت الباحثة إلى أن علماء اللغة كانوا على وعي بنظرية الأفضلية عند الموازنة بين الأداءات اللغوية، لكنهم آثروا التطبيق العملي على التنظير.

الكلمات المفتاحية: الأفضلية، المتبقي، القراءات، الحذف.

Abstract

The researcher aims at using this theory in the Quranic abnormal readings by applying it on the undominated structures of the grammatical rule as a result of its violation for one or more of the rules conditions. The linguistic performance that does not follow the language rules were varied. It was named as the remanence as opposite to optimality theory. The remainance is a temporary deviation that could be explained by rules that stem from the original rules.

The researcher found that linguists were aware of the optimality theory when they balanced between the linguist's performances but they preferred a practical application.

Key words: Optimality Theory, Remaining, Reading, deleting.

* باحثة.

* * أستاذ، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك.

المقدمة:

يخضع الاستعمال اللغوي عادة لقواعد اللغة التي كشف النحاة عنها، ولكن ثمة استعمالات لغوية معينة لم تخضع للقاعدة النحوية تماما، بل يمكن القول بأنها خرمت عنصرا من عناصر القاعدة النحوية المعينة أو أكثر. ومن هذه الاستعمالات بعض القراءات القرآنية أخص غير الموافقة للقاعدة اللغوية. فالدارس اللغوي لابد له من الأخذ بعين الاعتبار أن القراءات تعد مصدرا أساسيًّا في دراسته اللغوية.

وسعت الباحثة إلى الإفادة من نظرية الأفضلية بتوظيفها في القراءات، وذلك أن بعض النحاة أعلن خطأ التراكيب القرآنية، لأنهم احترموا الأفضلية القواعدية على أفضلية الاستعمال في القراءات الشاذة لغة، ولأن هذه النظرية نظرية القدرة الاستيعابية للغة البشر، أي نظرية الاستعمالات اللغوية الواردة عن أصحاب اللغة المتجاوزة للقاعدة النحوية، فقد تصدت إلى تفسير ما اعتبر شاذا لغة من القراءات القرآنية على تعددها، واختلافها، مقدمة المسوغات التي تعيد لهذه القراءات صحتها من جهة، ومشروعيتها من جهة أخرى.

هدف الدراسة:

تهدف الباحثة إلى التعريف بنظرية الأفضلية، والكشف عن التدريج النحوي (التركيبي) في اللغة العربية، وتطبيق نظرية الأفضلية على التراكيب الموجودة في القراءات، إذ تعتمد نظرية الأفضلية على قاعدة تنص على أن كل القيود (قواعد النحو) قابلة للخرم، لذلك يجب أن تخضع لترتيب متدرج، وذلك بناء على الترتيب التفاضلي لعناصر القاعدة.

إجراءات الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المتبع في هذه الدراسة، إذ تعتمد الدراسة على جمع المادة من مصادرها، وتعد كتب القراءات الشاذة كـ"المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" المصدر الأساس للدراسة، دون أن تهمل الدراسة المصادر الأخرى.

حيث ستعرض الأنماط التركيبية (مادة الدراسة) على مجموعة من العناصر القواعدية فإذا ما تحققت هذه العناصر المرتبة بحسب الأهمية، فإن النمط يكون قد حقق المثالية القواعدية، والاستعمالية، ومن ثم الأفضلية، وهيمنة النمط على الأنماط الأخرى. في حين إذا اختل عنصر من

عناصر الأفضلية سيتم الإشارة إلى ذلك الاختلال، وبهذا يكشف عن الخروقات اللغوية المعلّلة في الأنماط التي ستظهر في الترتيب التفاضلي.

وسيتم الفصل بين صحة الأداء استعماليا، ومسألة اختلال قاعدة أو أكثر من القواعد التي تخالف القاعدة الكلية، والجملة القواعدية التي تحقق شروط القواعد النحوية التي وضعها النحويون العرب.

نظرية الأفضلية:

يعود التأريخ الأولي لظهور نظرية الأفضلية إلى عام ١٩٧٠ كما يرى جون مكارثي (J.Mc Carthy, 2007)[١]، حيث أشار جون مكارثي إلى ما كان معروفا آنذاك إلى أن التراكيب (syntactic) والصوتيات (phonological) كانت متأثرة ومقيدة بالقواعد، مصنفا هذا التأثير على نوعين:

١. عمليات تُوْقَف وتُقيَّد بناء على مُقَيِّدات المخرجات وهي القواعد.
٢. إطلاق العمليات السابقة بناء على قواعد المخرجات (الاستعمال).

وبناء على هذا إما أن تقيد عمل القواعد، وبهذا لا تحتمل القواعد جميع الاستعمالات اللغوية، وإما أن تُجعل قواعد اللغة مرنة لاستيعاب جميع الاستعمالات اللغوية.

وظهرت نظرية Optimality Theory بناء على انتقادات للنظريات السابقة، بمعنى أصح النظريات التي قامت على انتقادات للمدخلين: القيود (القواعد)، والإطلاق (الاستعمال)، وأشار جون مكارثي إلى أصحاب النظريات السابقة مثل: (Chomsky And Lasnik) اللذين قالا: إن عمليات التحويل هي فقط خيارات، وأن أي مدخل له بنية عميقة يخضع لـ (Hereafter CLM)، وهو نموذج يؤثر على التراكيب وليس على الصوتيات، وهذا النموذج يشير إلى أن عملية التحويل هي عملية اختيار، لكن الفشل في تطبيق التحويل يعتمد على الجزء المطبق عليه الذي لا يخضع إلى قواعد التقسيم إلى مقاطع، ثم انبثق عن نموذج (CLM) نظريتان هما: نظرية التحويل (The Theory Of Transformation)، ونظرية التنقية (The Theory Of Filters) (J. McCarthy, 2007).

وتتلخص هاتان النظريتان بأن ثمة نظريات تحويل تقتضيها نظرية الـ (OT) ولكن هذه القواعد لا تطبق على كل المدخلات، ونظرية التنقية هي التي تحدد المدخل الذي تطبق عليه التحويلات، والمدخل الذي لا يطبق عليه التحويلات ذاتها. ونتيجة لضعف النموذج السابق ظهرت

نظريات جديدة أيضا تعرضت للنقد، إلا أنه في عام ١٩٨٣طرح (Goldsmith) و(Prince) فكرة أن القواعد العامة لا تطبّق على كل اللغات في كل الأوقات، ثم بُدئ يؤخذ بعين الاعتبار القواعد الخاصة لكل لغة، وكان هذا سببا جديدا لظهور نظرية الـ (OT)، التي تلقي الضوء على مشكلة القواعد العامة في اللغات، هل هي موجودة أم مفقودة؟، إذ كان مقبولا في البداية من ناحية الصوتيات، والتراكيب أن تكون ثمة قواعد عامة للغات، إلا أنه ازداد الشك مع الوقت في صحة هذا الاعتقاد (J.McCarthy, 2007)[٢].

يستشف مما ذكر أن نظرية الأفضلية اللغوية هي امتداد، وتطور لنظريات غربية حديثة أهمها نظرية النحو التوليدي لـ تشومسكي، بل هي بديل لنظرية النحو التوليدي التي تعدُّ النظرية الأولى في فهم الظاهرة اللغوية لأكثر من أربعين سنة، ولكن صدور النظرية التوليدية التحويلية TG grammar– التي افترض فيها وجود تركيب باطني وآخر ظاهريّ لكلّ جملة، ونظَّم العلاقة بين التراكيب عن طريق قوانين تحويليَّة– تزامن مع عدد كبير من محاولات التطوير، والتغيير التي تثبت فاعلية تفكير تشومسكي، وديناميته، وتقبُّله للنقد الذي يمكن أن يوجَّه إلى نظريته، وقد أحس هو نفسه بأن نفيه الضبط، والربط عن اللغة، وتمسكه بالجانب العقلاني أدى إلى هندسة اللغة بعيداً عن التداول الاستعمالي، ووظيفتها القابلة لكثير من العناصر التي لا يمكن إخضاعها برمّتها للجانب العقلاني، ولكنّ النظرية ظلّت متمسّكة بمسألة تعدد البنى (البنى العميقة، والبنى السطحية) لصور الأداءات اللغوية، انطلاقاً من أنّ القواعد اللغوية المخزّنة في (الكفاية (النظام اللغوي المجرد)) هي التي تحكم الصورة الذهنية للأداء اللغوي قبل أن يمرَّ بمرحلة (القوانين التحويلية) التي تعمل على إجراء التغييرات المناسبة التي تظهر في الواقع المادي المنطوق(استيتية: ٢٠٠٥)[٣].

ولم يخضع صاحب النظرية لنقد الجانب العقلاني أبداً، بل اقتنع بضرورة سماع النقد، فوجد أنه صحيح في بعض جوانبه، ولذلك أصدر أهم تطوير على النظرية بصورة حادة في عام ١٩٩٤م، وهو ما أطلق عليه البرنامج المصغّر(البرنامج الأدنوي) (عبابنة، والزعبي، ٢٠٠٥)[٤]، ونفى تشومسكي مسألة البنيتين، والجانب العقلاني نفيا واضحا على الرغم من أن التحويليين العرب يرفضون (الاعتراف بهذا التغيير)، ولكن تشومسكي أعلنها مدوية، بعد أن اتجه إلى الجانب الفكري، ومقاومة أفكار الإمبريالية الأمريكية الاستعمارية، ولكن أهم التطويرات التي تلت البرنامج المصغّر كانت نظرية الأفضلية التي جاء بها برنس(Alan Prince)، وسمولنسكي (Paul Smolensky)، وعرّف بها جون مكارثي (John J. Mc Carthy) كبديل لنظرية النحو التوليدي (2007

,J.McCarthy)[٥]، التي فتحت المجال واسعاً أمام تنوُّع الأداءات اللغوية، وهذا التنوُّع في الأداء قد أطاح بجزء كبير من الجانب العقلاني للنظرية التوليدية التحويلية، وفتح المجال أمام اللغويين العرب لتطوير مفهوم الأفضلية قبل أن تطيح به تطويرات النظريات اللغوية، إذ أن التطوير متسارع، وهذا ما جعل تشومسكي قادرا على صياغة وصف دقيق للنظرية اللسانية بأنها "ثورية"(تشومسكي، ٢٠٠٥)[٦]، واللغويون العرب ما زالوا في كثير من أحوالهم عند النظرية التركيبية (فيرث) وتطوير (هاليداي)، أو عند البنى النحوية على أفضل تقدير.

إن نظرية الأفضلية أو التفاضلية Optimality Theory بشكلها المطروح الآن هي نظرية غربية حديثة، نظّر لها في منتصف التسعينات من القرن الماضي الميلادية عن طريق (Alan Prince) و(Paul Smolensky) عام ١٩٩٣ في الكتاب الموسوم بـ"Optimality Theory"[٧] إذ طرحا فيه نظرية بديلة لنظرية النحو التوليدي هي نظرية الأفضلية. كما أولاها Rene Kager الاهتمام ونشر كتابا حولها بعنوان "Optimality Theory" وضح به النظرية ذاكرا ماهيتها، وأهدافها، ومميزاتها، وغير ذلك، وقدمها للقارئ العربي فيصل بن محمد المهنا وذلك ترجمة لكتاب "النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي" لمؤلفه رينيه كاخر عن الإنجليزية، الصادرة سنة ٢٠٠٤م.

أشار المترجم في المقدمة إلى هدفه من الترجمة، وهو التأطير النظري لنظرية الأفضلية، وجعلها في متناول القارئ العربي، لافتقار المكتبة العربية في الوقت الحاضر إلى نصوص– سواء أكانت أصيلة أم مترجمة– يمكن وصفها بالشمولية أو التعمق في تقديم مبادئ نظرية الأفضلية، ويعزى ذلك كما يرى المترجم إلى عاملين مهمين، هما (كاخر، ٢٠٠٤)[٨]:

١. الحداثة النسبية للإطار النظري الذي طرح لأول مرة في منتصف التسعينيات الميلادية.
٢. قلة الباحثين المهتمين بهذه النظرية والتنظير لها في العالم العربي.

وبين المترجم مفهوم هذه النظرية، والفكرة الرئيسة التي تتمحور حولها، والمباحث التي تضمنتها، ممهدا لأهم مصطلحاتها، دون ذكر لمنهج معين متبع في الترجمة. ملحقا الترجمة بمسردين للمصطلحات، أحدهما بالعربية، والإنجليزية، والآخر بالإنجليزية، والعربية، وكشافاً للموضوعات.

وقد كانت الترجمة محلا لأنظار الدارسين، ولفتت انتباههم إلى جدة موضوعها، إلا أن ذلك لم يمنع من إبداء بعض الملاحظات عليها، فمن الملاحظات التي أخذت على الترجمة كما يرى

عبد الرحمن بن حسن العارف أنها تخلو من تعليقات المترجم على قضايا الكتاب، إذ ليس لها وجود يذكر، كما وأنه لم يشر إلى مدى إمكانية استفادة اللغة العربية من هذه النظرية في التحليل اللغوي، على الرغم من أن المؤلف نفسه تعرض لبعض ملامح هذه النظرية في اللهجة الفلسطينية، وهنا تبرز أهمية الربط بين العربية وغيرها من اللغات في كيفية الإفادة من تطبيق هذه النظرية على أنظمتها اللغوية. كما لوحظ على الترجمة أنها كانت بحاجة إلى مُراجع لغوي؛ نظرا لكثرة الأخطاء اللغوية في الأسلوب، والإملاء (الرسم الكتابي)(العارف، **https://uqu.edu.sa/aharef**)[٩].

قدم رينيه كاخر لنظرية الأفضلية (التفاضلية) أو المثلوية– وهو المقابل العربي الذي اختاره حمزة بن قبلان المزينى لمصطلح (Optimality) (تشومسكي، ٢٠٠٥)[١٠] في ترجمته لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن" لـ نعوم تشومسكي–، التي تُعنى بتحليل مناحي النظام اللغوي كافة، محاولة تفسير النظام اللغوي بمستوياته التحليلية كافة، وإثبات قدرتها على التعامل تحليليا مع هذا النظام بمفهومه الشامل (كاخر، ٢٠٠٤)[١١]. فهي: "نظرية القدرة الاستيعابية للغة البشرية" (كاخر، ٢٠٠٤، ص٤)[١٢]، أي القدرة الاستيعابية لكل المفردات والتراكيب التي تتحرك في الواقع البشري، وهي أيضا "نظرية القيود المنتهكة" (كاخر، ٢٠٠٤، ص ١٢٥)[١٣]، أي نظرية الاستعمالات اللغوية الواردة عن أصحاب اللغة المنتهِكة لشرط من شروط القاعدة النحوية. فاللغة تلجأ للانزياح (التغيير) مدفوعة بالحاجة إلى تنظيم المعلومات من أجل التواصل الأمثل، أي الأفضل (تشومسكي، ٢٠٠٥)[١٤].

جاءت هذه النظرية لتفسير الأنظمة اللغوية، والكشف عن حقيقتها، وتحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر الصوتية، والصرفية، والنحوية، ومع ظهور هذه النظرية تسعى الباحثة لتقديم خدمة جديدة للقراءات الشاذة لغة، وذلك بتطبيقها على التراكيب القرآنية غير القواعدية، التي لا تخضع للقاعدة، نتيجة لخرمها جزئية معينة منها، ذلك أن بعض النحويين وقعوا في مشكلة عندما أعلنوا خطأ بعض التراكيب القرآنية؛ لأنهم احترموا الأفضلية القواعدية على حساب أفضلية الاستعمال. إذ غاب عن أذهانهم حقيقة مهمة وهي أن المتكلم مقيد في استعماله للغة بظواهر اجتماعية، ونفسية محددة، وغير مقيد بقواعد قاصرة عجزت عن استيعاب لغات العرب جميعها، نتيجة اعتمادهم على مستوى لغوي معين في التقعيد، يتمثل في اللغة الأدبية الفصيحة.

ويؤكد ذلك قول فندريس: "في أحضان المجتمع تكونت اللغة، ووجدت يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم بينهم، وتنشأ من احتكاك بعض الأشخاص، الذين يملكون أعضاء الحواس، ويستعملون في علاقاتهم الوسائل التي وضعتها الطبيعة تحت تصرفاتهم، الإشارة إذا أعوزتهم الكلمة، والنظرة إذا لم تكفِ الإشارة" (فندريس، ١٩٥٠، ص٣٥)(١٥).

وهذه الأداءات اللغوية التي نشأت كذلك نتيجة للاحتكاك الاجتماعي التي وسمت أحيانا بأنها أداءات غير واعية تعرف القواعد جيدا، فهي تراكيب تجاوزت القاعدة النحوية، إلا أنها جزء أصيل في جسم اللغة، ونظامها، وما يثبت ذلك توجيه النحاة، وإخضاعهم هذه التراكيب الشاذة – برأيهم– للقاعدة اللغوية، فمهمة توصيف هذه الاستعمالات، وتقعيدها تبقى واجبة على النحويين.

كما أنّ الأداءات اللغوية التي لا تسير بحسب قواعد اللغة أي لا تخضع للقاعدة، وتتفلت منها وجدت عند المبدعين، والشعراء، والصوفيين، والقراء، ومن شابههم تُغني اللغة، وترفدها، ولا تنقض عُراها (لوسركل، ٢٠٠٦)(١٦). والنحو العلمي كما يرى لوسركل لا يتجاهل هذه الأداءات اللغوية التي أطلق عليها مصطلح "المتبقي" في اللغة، إلا أنه ينكرها، ويضعها تحت خانة ما يسمى بـ "الشذوذ" أو "الاستثناءات" (لوسركل، ٢٠٠٦)(١٧).

وانسجاما مع هذه النظرة الجديدة للغة واستخداماتها فإنه يمكن استعراض القراءات الشاذة في اللغة، فالقراءات الشاذة لغة ما هي إلا أداءات لغوية مقدسة من اختيار قارئ أو أكثر من القراء، انفردوا بها عن الجماعة، وابتعدوا بها عن القاعدة اللغوية أو المألوف في القاعدة اللغوية، مؤكدين بها أداءات لغوية ثبتت أمام القياس، واعتاد العرب على تأديتها بل وخزنت في تراثهم، وهذه القراءات انبرى النحويون للاحتجاج لها معتمدين على القياس، وحمل القراءات الشاذة لغة على قراءات صحيحة لمشابهة بينها، إما في مادة اللفظ المختلف في قراءته، وإما في بنيته، ثم الاتجاه إلى التخريج، والاستشهاد (ابن جني، ٢٠٠٤)(١٨).

يذكر على سبيل المثال قراءة ابن محيصن، والزهري "أَنْذَرْتَهُم" (ابن جني، ٢٠٠٤، والأندلسي، ٢٠٠٥)(١٩) في قوله تعالى: "**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**" (البقرة: ٦) بهمزة واحدة من غير مدٍّ، وهي قراءة شاذة. وجهها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قائلا: "هذا مما لا بُدَّ فيه أن يكون تقديره: "أَأَنْذَرْتَهُم"، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا؛ لكراهة الهمزتين، ولأن قوله: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ" لَا بُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء "أم" من بعد ذلك أيضًا، وقد حُذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب"(ابن جني، ٢٠٠٤، ١/٥٠)(٢٠) يقصد

بغير موضع، ما ورد في القرآن، والشعر العربي اللذين كانا مرجعين أصيلين؛ لتفسير قضايا لغوية متنوعة كثيرة، ودليلين على استعمال هذه الأداءات اللغوية التي لا تعد إلا فروقا لغوية في الأصل، فمما ورد في الشعر دليلا على حذف همزة الاستفهام، قول الشاعر عمران بن حطان (ابن جني، ٢٠٠١؛ ابن الشجري، ١٩٧٨م)[٢١]: (الطويل)

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كمعشرٍ أتوني فقالوا: مِن ربيعة أم مُضر؟

فيمن قال: أم؛ أي: أمن ربيعة أم مضر؟.

ومما جاء في القرآن، قوله تعالى: **(وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ)** (الشعراء: ٢٢) أراد: أو تلك نعمة؟، ويورد ابن جني (ت٣٩٢هـ) قول أبي بكر، وغيره حول هذه القضية، إذ يقول:" حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت "ما" عن "أَنفي"، كما نابت "إلا" عن "أَستثني"، وكما نابت الهمزة وهل عن أَستفهم، ...، فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه. ويتابع ابن جني (ت٣٩٢هـ) بقوله: "فإن قيل: فلعله حَذَف همزة "أَنْذَرْتَهُمْ" لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم الطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه. قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضًا" (ابن جني، ٢٠٠٤، ١/٥١)[٢٢].

والمدقق في توجيه ابن جني (ت٣٩٢هـ) للقراءة الشاذة لغة بعد تحليلها، وعرضها على القاعدة اللغوية التي لا تجيز حذف همزة الاستفهام؛ والأصل أن يذكر؛ لأن حذف الحرف ليس بقياس، والحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، واختصار المختصر لا يجوز، بالإضافة إلى أن هذا الحذف لا يكاد يعرف، ولم يقرأ به القراء السبع.

يتوصل إلى أن اللغة استوعبت هذه القراءة، بالرغم من اصطدامها مع القاعدة. فكانت القراءة شاهدا على جواز حذف همزة الاستفهام بدلالة أم عليها، مع أن بعض النحويين يستقبح الحذف في هذا الموضع، ويمنعه فيما يلبس بالخبر(الطبري، ٢٠٠٠)[٢٣]. فصيغة الذكر أفضل، ومناسبة للقاعدة تماما، وهذا مما يثبت أن القراءات الشاذة لغة أداءات لغوية تشتمل على حقائق لغوية تتصل بلغة الناس، ثبتت أمام القياس، وتدين لثباتها، ومقاومتها، وحياتها إلى شيوع الاستعمال الذي يبلي الكلمات في معناها وفي صيغتها كما يرى فندريس (فندريس: ١٩٥٠)[٢٤]،

ويقوم عليه تعليل ظاهرة الحذف للتخفيف التي جاءت نتيجة مباشرة لخرم القاعدة، فاللغة باستعمالاتها لا ترفض هذا الحذف، وتتميز بعدم خضوعها التام للقواعدية، فكل ما كان ثقيلاً على اللسان لا بد له من عمليةٍ تعمل على تخفيفه، وهذا يعد حافزا ملائما لعملية الحذف، إذ ثبت ذلك في غير موضع في النص القرآني، والشعر، وهذا يؤكد ما جاء به لوسركل أن "الشواذ" أو "الاستثناءات" ما هي إلا انحرافات مؤقتة، يمكن تفسيرها عن طريق قواعد فرعية، وقواعد واصفة يتم توليدها من القاعدة الأصل بهدف شرح هذه القراءات، وتفسيرها (لوسركل، ٢٠٠٦)[٢٥].

وهذا يذكر بما يسمى باللغة الانفعالية (المتكلمة)، واللغة المنطقية (المكتوبة) في تكوين الجملة، فاللغة المكتوبة، واللغة المتكلمة كما يرى فندريس تبتعدان إحداهما عن الأخرى إلى حد أنه لا يتكلم كما يكتب، ولا يكتب كما يتكلم إلا نادرا، وفي كل حالة يوجد اختلاف في ترتيب الكلمات، إلى جانب الاختلاف في المفردات، وذلك لأن الترتيب المنطقي الذي تسلك فيه المفردات في الجملة المكتوبة ينفصم دائما في الجملة المتكلمة التي لها وسائل عدة للظهور، إن قليلا وإن كثيرا، ناهيك عن عمليات الحذف، والزيادة، وتسكين المتحرك، والتقديم والتأخير، والفصل بين المتلازمات، وغير ذلك مما تتعرض له الجملة المتكلمة، فالعربية لا يفرض فيها النحو أي نظام إجباري، ولا تتأثر العلاقة المنطقية التي بين كلمات الجملة في شيء إذا غيرنا وضعها، فتقول العربية: "يضرب زيد عمرا"، أو "يضرب عمرا زيد"، أو "عمرا يضرب زيد" دون أن يؤدي ذلك إلى تردد في معرفة الفاعل، والفعل، والمفعول؛ لأن التحليل المنطقي لا يرى في ذلك أي اختلاف، ولكن هذه الأوضاع الثلاثة ليست على درجة واحدة من الجودة (فندريس، ١٩٥٠)[٢٦]، وهذا يؤكد أن النظام اللغوي يسمح بتوليد عدد لا متناه من الآداءات اللغوية، ومن ثم تخضع هذه الأداءات للقاعدة النحوية ليتم انتقاء الأداء الأجود أو الأفضل.

وتتمحور الفكرة الرئيسة لنظرية الأفضلية حول المبدأ المنطقي الذي يقيم مستوى نجاح أصحاب اللغة في الوصول إلى القدر الأفضل من الأداء المتزن بمدى قدرتهم على تعريف تلكما الكتلتين من القوى المتمايزة، والتي تعمل كل واحدة منهما باتجاه يعاكس الأخرى، فتهدف إحداهما إلى تحقيق التمام، في حين تصارع الثانية جاهدة للحفاظ على الإرث (كاخر: ٢٠٠٤)[٢٧]. وهذا مؤشر على تحول النظرة باتجاه عدم إهمال التداول الاستعمالي للأداء اللغوي، والمحافظة على أصالته. ومن ثم ترتبط هذه النظرية بالتداول الاستعمالي للغة، وهي ضربان في العربية:

١. الأفضلية الاستعمالية: ويقصد بها جريان القراءة على ألسنة أصحابها، وثباتها.
٢. الأفضلية القواعدية: ويقصد بها مدى مطابقة القراءة (الأداء اللغوي) للقاعدة النحوية، أي مدى مطابقة الاستعمال للقياس. فتعد القراءة الأكثر تلاؤما مع القاعدة النحوية هي القراءة الأفضل في هذه الدراسة، بل هي الجملة النواة فيها. التي يمكن أن تشتق منها جملا غير نواة عن طريق تطبيق قانون الحذف، والتغيير، وإعادة ترتيب المكونات، وغيرها لتتولد منها جملا جديدة، وأساليب تعايشت مع بعضها في الاستعمال اللغوي.

فإذا طبقت نظرية الأفضلية على العربية فلا بد من أن تقسم إلى هذين الضربين؛ حتى يخرج من الصدام الواسع بين القاعدة النحوية، والتدريج الاستعمالي في العربية. فهي نظرية تُعنى بالتدريج اللغوي وفقا لانسجام التراكيب اللغوية مع القواعد اللغوية، بحيث تفاضل بين عدد من التراكيب اللغوية لتحديد أكثرها أفضلية، وأقلها انتهاكا للقاعدة النحوية. فالمخرج الأفضل لنظام لغوي ما– الأداء اللغوي الأفضل– هو ما يحقق أقل انتهاك مكلف للقاعدة اللغوية، مع العلم أن هذا الانتهاك يجب أن لا يقترب من العلامات الجوهرية الأساس للقاعدة.

وتسعى نظرية الأفضلية إلى كشف العلاقة بين العموميات في اللغات (القواعد العامة)، والخصوصيات، وكيف تختلف القيود في فعالياتها من لغة إلى لغة (J.Mc Carthy, 2007)[٢٨]، فخصوصية اللغة العربية ممثّلة بعمرها الطويل، وسعة مساحة الأداء اللغوي فيها، فهي تختلف عن اللغات التي يُعرف أنها قصيرة العمر نسبياً، كاللغة الإنجليزية التي تعدُّ الآن اللغة الأولى في العالم، ويتمثّلُ اختلافها عنها بتعدد المستويات اللغوية الصحيحة فيها، فيمكن أن تُحصى في اللغة العربية صور كلامية بعدد الناطقين بها، بحيث لا يوجد كاتب يكتب كما يكتب كاتب آخر على السواء، ولا قائل كذلك. بل ولكل فرد منهاج خاصّ في الأداء يتميز به عن أفراد جماعته؛ فالمتساويان تربية وتعليمًا قد يشربان من كأس واحدة ثم لا يتناطقان بالكلام على صورة واحدة كما يرى محمد بن عبد الله دراز (دراز، ٢٠٠٥)[٢٩]، في حين أنّ أغلب اللغات الحية الأخرى تمثّلُ صورتين من صور الأداء: الصورة الصحيحة، والصورة غير الصحيحة، ولكن يوجد في العربية أكثر من صورة صحيحة، وهو أمرٌ خاضع لعملية شديدة التعقيد والتشعُّب، ويعتمد على الرواية التي تتميّز بها عملية جمع اللغة العربية من مساحات جغرافية شاسعة، واعتبارات ديموغرافية تستند إليها الأداءات اللغوية، زيادة على ما قام به علماء اللغة العربية من عمليات مضنية لتقعيد اللغة.

ومن هنا يمكن أن يُبدأ في تحديد أطر النظرية مستندين إلى الأداء والقواعد التي وضعوها، ومن أجل توضيح الأمر، فإنه يجب أن ينظر إلى اللغة نظرة تجمع بين المستويين: الأدائي، والتقعيدي، فالقاعدة تشتمل على جزء من اللغة، وأما الأداء، فهو اللغة كلها، وفي هذه الحالة يجب أن ينظر إلى الأداء اللغوي نظرة تحمل احتراما كبيرا أكثر من تلك النظرة إلى القاعدة؛ لأنها من وضع أبناء المؤسسة النحوية التحليلية، وليس من ضمن اللغة نفسها بالضرورة، فقد أحسن النحويون التحليل، وإن لم تنطبق قواعدهم على جسم اللغة كلها.

وهذه الدراسة لا تهتم بمحاولة إخضاع الأداء اللغوي (القراءات) لقواعد النحاة، بل تهتم عند عرضها على الأفضلية بما يمكن أن يكون معارضة لهذه القواعد، فيمكن أن يخترم الأداء شرطا من شروط القاعدة، ومع هذا، يظلُّ الأداء صحيحا؛ لأنه حقق إحدى الأفضليتين، وهي الأفضلية الاستعمالية، ولكنه لم يلتزم بالقاعدة التي وضعها النحويون استناداً إلى شروط التقعيد عندهم، وهو أمر من شأن اللغة، فإذا نقص شرط من شروط القاعدة، فإنّ الأداء يظل محقِّقاً (لغويته)، وانتماءه إلى اللغة التواصلية، وعندما يتحقق هذا، فإنه يمكن أن توضع تفريعات تستند إلى اللغة نفسها دون أن تُحكِّم القاعدة بالأداء؛ لأن ذلك يجعل القرآن حكما على قواعد اللغة والنحو، ولا يجعل تلك القواعد حكما على القرآن، فما استمد النحاة قواعدهم إلا من كلام العرب، والقرآن الكريم، والحديث (الصالح: ٢٠٠٠)[٣٠]. فمن أهم أهداف النظرية التفاضلية هو التعرف على لغة الخطاب وتحليلها كما يرى رينيه كاخر (كاخر، ٢٠٠٤)[٣١].

ومن ثم ثمة خصوصية للأفضلية في اللغة العربية، تنطلق هذه الخصوصية من أوجه الاستعمالات اللغوية المختلفة؛ لأنها تشتمل على أفضليتين يجب أن تتحقق الأولى: وهي الأفضلية الاستعمالية الواردة عن العرب، ثم الأفضلية الثانية – الأفضلية القواعدية– التي قد تنقص بعض العناصر من التراكيب اللغوية مما يؤدي إلى التدريج اللغوي بحسب الأفضلية، وهنا لا بد من الإشارة إلى تجاوز ابن اللغة للقاعدة، فعندما يثبت خرم ابن اللغة لشرط من شروط الأفضلية، يكون المتبقي، فالأفضلية هي نظرية القواعد المنخرمة، ويبدو ذلك واضحا في الصور المتعددة، والمختلفة للقراءات القرآنية، واختياراتها القرآنية.

ولا بد من الإشارة أن لنظرية الأفضلية مبادئ وعناصر محددة تميزها عن غيرها من النظريات اللغوية في معالجة الظواهر اللغوية، ذكرها رينيه كاخر من خلال التنظير لهذه النظرية، تلخصها الباحثة بالآتي(كاخر، ٢٠٠٤)[٣٢]:

أ- الكونية (العالمية) (universality): ويعنى في تسليط الضوء على المبادئ المشتركة بين اللغات، أي اشتراك اللغات في البنى التحتية للغة.

ب- الترتيب (ranking): يجب ترتيب القيود حسب نسبة مخالفتها لمبادئ النحو الكلي فكلما كان التجاوز أدنى كلما احتل القيد أعلى مرتبة في سلم الأفضلية.

ج- الشمولية (inclusiveness): ويعنى بها أن التجاوزات اللغوية غير مقتصرة على تركيب الجملة قواعديا، أي المستوى النحوي فقط، بل تشمل المستوى الصرفي والصوتي أيضا.

وسيتم الفصل بين صحة الأداء استعماليا، ومسألة اختلال قاعدة أو أكثر من القواعد التي تخالف القاعدة الكلية، والجملة القواعدية التي تحقق شروط القواعد النحوية التي وضعها النحويون العرب.

نظرية الأفضلية وظاهرة الحذف:

ستناقش الباحثة إمكانية مساهمة نظرية الأفضلية في تحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر النحوية الواردة في القراءات الشاذة لغة بشكل عام، وظاهرة الحذف بشكل خاص، فنظرية الأفضلية ليست حكرا على مجال الفونولوجيا كما يرى رينيه كاخر، بل هي نظرية تفسير الأنظمة اللغوية، وبهذا تكون الفكرة الأساسية الكامنة خلف النظرية التفاضلية تلك المتعلقة بالقيود (عناصر القواعد) المرتبة تسلسليا، التي يكون تجاوزها في حده الأدنى، وهي بهذا قادرة وبشكل مساو على استيعاب الظواهر غير الفونولوجية، أي الظواهر الصرفية، والنحوية (كاخر، ٢٠٠٤)[٣٣].

والحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، لكنها في اللغة العربية أكثر ثباتًا ووضوحًا؛ لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز، وقد خص علماء النحو وعلماء البلاغة ظاهرة الحذف بالاهتمام، فكان للحذف موضعه وبلاغته عند الخليل، وكان ضربا من ضروب الاتساع في اللغة عند سيبويه (ت١٨٠هـ)، وبابًا من شجاعة العربية عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) (حمودة، ١٩٨٢)[٣٤].

إلا أن قيودا ضربت على هذه الظاهرة فلم يترك لها المجال لتؤخذ على إطلاقها؛ لذا فلم يحذف العرب من كلامهم ما قصدوا به الإفهام؛ بل لم يحذفوا من كلامهم إلا ما كان معلوماً ضرورة، وكان ذلك واضحا إنْ في الشعر العربي أو في الكتاب والسنة، فلو تُتبعت الظاهرة في الكتاب والسنة، لأُدرك أن ما فيهما من حذف قد صار معلوما كما في نسج كلام العرب؛ فاشترط أن يكون المحذوف معلوماً ضرورة.

والحذف في القرآن لا يجوز في كل المواضع، بل في موضع دون آخر، وهذا الكلام لا يقتصر على القرآن فقط بل يشمل الكلام بشكل عام، وأشار إلى ذلك سيبويه (ت ١٨٠هـ)، إذ كما وجد للحذف أسبابا بلاغية، وجد كذلك للذكر دواع بلاغية لا يجوز فيها الحذف، فلكل مقام مقال، فالحذف أو الذكر يحدده السياق، فالفعل على سبيل المثال عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) لا يحذف إذا كان لا يخطر على بال المتلقي، أو إذا اقتضى السياق ذكره، كأن يأتي بعد حرف يستدعي ذكره بعده، مثل: إنْ، وقد. فيقول: "فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفِعْلَ يَجرى في الأسماءِ على ثلاثة مَجارٍ: فِعْلٌ مُظهرٌ لا يَحسن إضمارُه، وفِعْلٌ مُضمرٌ مستعملٌ إظهارُه، وفعلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه. فأَمّا الفعل الذى لا يحسن إضمارُه فإنّه أَنْ تَنتَهِيَ إلى رجل لم يكن في ذِكْرِ ضَربٍ ولم يخطرِ بباله، فتقول: زيدا. فلا بدَّ له من أن تقول له: اضربْ زيدا، وتقول له: قد ضربتَ زيدا. أو يكون موضعاً يقبح أن يعرى من الفعل نحو: أَنْ، وقَدْ، وما أَشبه ذلك"(سيبويه، ١٩٨٨)[٣٥].

فالحذف ظاهرة لغوية كونية تشترك فيها عامة اللغات البشرية، ويقصد به لغة: القطع، (الأزهري، ٢٠٠١، باب الحاء والذال)[٣٦]، و"الاخْتِزالُ: الحَذْفُ"(الزبيدي، مادة خ زل)[٣٧].

والحذف باصطلاح الصرفيين: هو "إسقاط حرف أو أكثر أو حركة من كلمة" (التهانوي، ١٩٩٦، ٦٣٢/١)[٣٨]، وباصطلاح النحاة، وأهل المعاني، والبيان هو: "إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل، وقد يصير به الكلام المساوي موجزا، ... وهذا المعنى أعمّ من معنى الصرفيين" (التهانوي، ١٩٩٦، ٦٣٢/١)[٣٩].

والمدقق يرى أن المعنى اللغوي يلتقي مع المعنى الاصطلاحي للحذف في النحو وهو الإسقاط، أي إسقاط كلمة تزيد أو تقل من بناء الجملة، فقد تكون هذه الكلمة ركنًا من أركانها كالمبتدأ، أو الخبر، أو الفعل، أو الفاعل، وقد تكون حرفًا، وقد تُحذف الجملة، وهذا لا يعدو كونه تعدادًا لأنواع من الحذف.

ويعد سيبويه (ت١٨٠هـ) الحذف عارضا يعرض في الكلام، وأن الأصل أن يرد الكلام بغير حذف (الكتاب، ١٩٨٨)[٤٠]. ويرى دلخوش جار الله أن سيبويه (ت١٨٠هـ) مهد السبيل للتفطن إلى أهمية الحذف وأثره في إغناء الرصيد الدلالي، واختزال الهيكل الخطابي بتنويع المصطلحات التي أطلقها عليه، وهي: الحذف، والاختزال، والطرح، والسقوط، والإضمار (دزه يي، ٢٠٠٧)[٤١].

ويشير ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى أن الحذف في العربية يعتري الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته. فالحذف سمة إيجاز تتسم بها العربية بشكل لافت للنظر (ابن جني، ٢٠٠١)[٤٢].

وتجلت ظاهرة الحذف في القراءات القرآنية، فكانت هناك صور متعددة تكشف عن ظاهرة الحذف فيها، فقد اعترى الحذف أصوات العربية، وكلماتها، وهذا ما ستكشف عنه القراءات التي تم التوصل إليها.

حذف الصوت الصائت:

ساق القراء عددا من القراءات الشاهدة على ظاهرة حذف الصائت من الكلمات سواء أكانت معربة أم مبنية في العربية، ولا بد من الإشارة هنا أن المقصود بحذف الصائت من الكلمات المعربة في هذه الدراسة هو حذف العلامة الإعرابية، أي الحذف الذي يعتري أواخر الفعل المضارع في حالة الجزم، ومن ذلك حذف الحركة نحو: (لم أكتبْ)، وحذف حرف العلة في حالة الجزم إذا كان من الأفعال الناقصة، نحو: لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ. وهنا يعبر عن الحذف صوتيا بأنه تقصير للصائت الطويل الواقع في آخر الفعل، ولهذا الحذف دلالته المعنوية، والموقعية، أي وقوع الفعل بعد نفي يقلب زمنه إلى الماضي، ويتمثل هذا في "لم" و"لما" (حمودة، ١٩٨٢)[٤٣].

وأيضا حذف حركة حرفِ العلَّة في المضارع المرفوع مثلا، وتقديرها دفعاً للثِّقَل أو التعذر. بل ويشير في هذه الدراسة إلى حذفين معا في الكلمة الواحدة، وهو حذف حركة حرف العلة في المضارع المرفوع ، ثم حذف حرف العلة ذاته في الوقت ذاته.

يذكر على سبيل المثال: حذف الياء من "يَأْتِ" في القراءة المتواترة لقوله تعالى: (**يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ**) (هود: ١٠٥)، قراءة أهل المدينة، وأبي عمرو، والكسائي بإثبات الياء في الإدراج، وحذفها في الوقف. وقرأ أبيّ، وابن مسعود –رضي الله عنهما–

"يوم يأتي" بإثبات الياء في الوقف، والوصل. وقرأ الأعمش، وحمزة "يَوْمَ يَأْتِ" بغير ياء في الوقف، والوصل(النحاس، ١٤٢١هـ؛ وعمر ومكرم، ١٩٨٨)[٤٤].

أشار الطبري (ت٣١٠هـ) إلى أن القراءة الصواب هي القراءة بحذف الياء في الوصل، والوقف، وذلك اتباعا لخط المصحف، وأنها لغة شائعة لهذيل، تقول: ما أدرِ ما تقول، ولا أبال (الطبري، ٢٠٠١)[٤٥]. ووجه أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١) القراءة بالحذف بأن الياء تحذف إذا كان قبلها كسرة (القرطبي، ١٩٦٤)[٤٦]، ووجه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) حذفها في الوقف التشبيه بالفواصل، ووقفا، ووصلا التخفيف (الأندلسي، ٢٠٩/٦)[٤٧].

في حين رأى أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) أن حذف الياء في القراءة من المواضع التي لا يوقف عليها، وضرورة أن يوصل بالياء؛ "لأن جماعة من النحويين قالوا: لا وجه لحذف الياء، ولا يجزم الشيء بغير جازم. فأما الوقف بغير ياء ففيه قول الكسائي (ت١٨٩هـ)، قال: لأن الفعل السالم يوقف عليه كالمجزوم، فحذف الياء كما يحذف الضمة، على أنّ أبا عبيد قد احتجّ بحذف الياء في الوقف، والوصل بحجتين: إحداهما أنه زعم أنه رآه في ... مصحف عثمان –رضي الله عنه– بغير ياء، والحجة الأخرى أنه حكى أنها لغة هذيل، يقولون: ما أدرِ" (النحاس، ١٤٢١هـ، ١٨٢/٢–١٨٣)[٤٨]، تخفيفا واجتزاء بالكسرة، وهو كثير شائع في لغتهم (مكرم، ١٩٦٨)[٤٩].

ويضيف أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ): "أما حجته بمصحف عثمان –رضي الله عنه– فشيء يرده عليه أكثر العلماء. قال مالك بن أنس –رحمه الله–: سألت عن مصحف عثمان – رضي الله عنه– فقيل لي: قد ذهب. وأما الحجة بقولهم: ما أدرِ، فلا حجّة فيه لأن هذا الحرف قد حكاه النحويون القدماء وذكروا علته، وأنه لا يقاس عليه" (النحاس، ١٤٢١هـ، ١٨٢/٢–١٨٣)[٥٠]، والعلّة فيه تظهر في قول سيبويه (ت١٨٠هـ): "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي. إلا أنهم قالوا: لا أدرِ، في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ، كما قالوا لم يك، شبهت النون بالياء حيث سكنت. ولا يقولون لم يك الرجل، لأنها في موضع تحرك، فلم يشبه بلا أدرِ، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدر، وما أدر"(سيبويه، ١٩٨٨، ١٨٤/٤)[٥١]. في حين أجاز الفراء(ت٢٠٧هـ) حذف الياء لقراءة حمزة بها (الفراء، ٢٠٠٢)[٥٢]، مستشهدا بقول الراجز (ابن الشجري، ١٩٧٨؛ وابن جني، ٢٠٠١)[٥٣]:

كَفَّـــاكَ كَـــفٌّ مَـــا تُلِيـــقُ دِرْهَمًـــا جُـودًا وَأُخْـرَى تعـط بالسـيف الـدما

أراد: تُعْطي، فحذف الياء والأصل تُعْطي، مكتفيا بالحركة من الحرف اختصاراً.

فالفعل (تعطِ)غير مجزوم، إلا أنه حذف الياء مجتزئاً بالكسرة التي قبلها، لأنها تدل عليها، فأراد: قد يأتي. بإثبات الياء، لأنه فعل مضارع مرفوع، وعلّة الحذف أو الإجتزاء الضرورة، إلا أنه لا يمكن أن يقنع القارئ هنا بالضرورة الشعرية لأنَّها مقيدة بالشعر فقط، فإذا وجد للاستعمال نظيراً من سعة الكلام انتفت علة الضرورة (الفرنواني، ٢٠٠٥)[٥٤].

وعلل هذه القراءات ابن عطية (ت٥٤٢هـ) حيث رأى أن وجه حذفها في الوقف التشبيه بالفواصل، ووجه حذفها في الوصل التخفيف كما قالوا في لا أبال ولا أدر، إلا أنّ إثباتها في الوجهين هو الأصل (ابن عطية، ١٤٢٢هـ)[٥٥].

تكشف الأداءات الاستعمالية السابقة اختلاف اللغات العربية (اللهجات) في نطق الصوائت بنوعيها: القصيرة، والطويلة، حيث أشار حسام سعيد النعيمي إلى ذلك الاختلاف أثناء حديثه عن الاختلاس (الحذف)، فقد يختلس حرف المد حتى يعود حركة من جنسه، فالحركات أبعاض حروف المد واللين، والياء قد اختلِست، وأُضعفت حتى لم يبق منها إلا الكسرة في الشواهد المطروحة سابقا، وأشار إلى أن هذا الحذف غير مقتصر على الياء بل أصاب الواو، والألف أيضا، وهذا الاختلاس أي حذف العلامة الإعرابية يُلجأ إليه في الشعر ضرورة الحفاظ على الوزن، والقافية، في حين ليس في القرآن ضرورة، لذلك اختلف في تعليل الظاهرة، فكانت للتخفيف كما ذكِر سابقا، إضافة إلى ميل أهل البادية إلى السرعة في النطق، ليكون الأداء القرآني شاهدا على صورة السرعة في النطق وفي الحركة (النعيمي، ١٩٨٠)[٥٦].

وعلل بعضهم حذف الياء في قوله تعالى: "يوم يأتِ" على توهم الجازم (الأشموني، ٢٠٠٢)[٥٧]، "التوهم" الذي يأتي حالة من حالات الإسراف في المدنية، أي المبالغة التي يؤدي إليها ولع صحة الكلام عند من يفخر بجمال العبارة (فندريس، ١٩٥٠)[٥٨]، وهو ما سماه رمضان عبد التواب بـ (الحذلقة) في اللغة، التي تتأتى عن طريق القياس الخاطئ، مبالغة في التفصح (عبد التواب، ١٩٩٧)[٥٩]، الأمر الذي أدى إلى خروجهم على ضوابط البنية اللغوية الفصحى.

في حين فسر المحدثون حذف الياءات بأنه نوع من الترخص في الحركة الإعرابية الذى يؤتى به للدلالة على معنى معيّن (عبد اللطيف، ١٩٨٣)[٦٠]، معللا الدكتور فاضل السامرائي ذكر الياء، وحذفها في القرآن الكريم بقوله: "إنّ الاجتزاء بالكسرة عن الياء يختلف عن ذكر الياء في كلّ ما ورد في القرآن الكريم عدا خواتم الآي والنداء، ... ففي كل موطن ذكرت الياء فيه، يكون المقام مقام إطالة، وتفصيل في الكلام، بخلاف الاجتزاء بالكسرة فإن فيه اجتزاء في الكلام، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن الياء تتردد مظهرة في المواطن التي تذكر فيها الياء أكثر من المواطن التي يجتزأ بالكسرة عنها، وقد تتردد الكلمة ذات الياء مظهرة في السورة أكثر من تردد الكلمة ذات الياء المجتزئة في موطنها" (السامرائي، ١٩٨٨، ص٧٦)[٦١].

وبعد عرض آراء المفسرين، والنحويين في هذه القراءة سيتم تطبيق معايير الأفضلية على القراءات، وبهذا يكشف عن الخروقات اللغوية المعلّلة في الأنماط التي ستظهر في الترتيب التفاضلي. وسيتم الفصل بين صحة الأداء استعماليا، ومسألة اختلال قاعدة أو أكثر من القواعد التي تخالف القاعدة الكلية، والجملة القواعدية التي تحقق شروط القواعد النحوية التي وضعها النحويون العرب. وذلك بعد عرض حد القاعدة، الذي يعد الجزء الأساس والأهم للنحو في نظرية الأفضلية، ذلك لمعرفة العنصر المخالف الذي ستُقيم على أساسها القراءات من الناحية اللغوية فقط، مع العلم أن الدراسة لا غاية لها من تناول ما فشا في الاستعمال، وقوي في القياس، بل تريد تسليط الضوء على ما خالف القياس، على اختلاف قوة شيوعه، واستعماله.

أشار النحويون إلى أن "الفعل المضارع إنَّما أعرب لمضارعته الْأَسْمَاء، وهو مرفوع أبدا لوقوعه موقع الاسم، حتى يدخل عليه مَا ينصبه أَو يجزمه. ويكون في الرفع مضموما، وفي النصب مفتوحا، وفي الجَزم سَاكنا، ... فإذا صرت إلى الجَزم حذفت الأحرف الثَّلاثة كلهَا، تقول: لم يخشَ، ولم يسع، ولم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يَخْلُ"(ابن جني، ٢٠٠٤)[٦٢]، وحروف الجَزم هي: لم، ولما، ولام الأمر، ولا النَّاهْية، وحرفا الشَّرط: إنْ، وإذما.

وبتأمل القراءتين يُتوصَل إلى أن القراءتين المتواترتين شاهدتان على أوجه اختلاف الأحرف السبعة في الثبات، والحذف، إذ اختلف القراء في إثبات الياء بعد التاء، فالقراءتان حققتا الأفضلية الاستعمالية، لأنهما قراءتان مرويتان شاعتا عن العرب– مع العلم أن الدراسة لا تتناول الناحية القدسية أو الشرعية المتحققة أصلا–، وبما يتعلق بالمعيار الثاني وهو الأفضلية القواعدية يظهر للعيان أن قراءة القراء "يوم يأتي" بإثبات الياء حققت الأفضلية القواعدية؛ لأنها تتفق اتفاقا تاما مع

قواعد النحو العربي التي بثت في كتب النحويين، فالفعل المضارع يرتفع بسلامته من عوامل النصب، وعوامل الجزم. ويؤكد أفضلية الاستعمال هنا قول الخليل الذي أشار إليه الأزهري(ت٣٧٠): "والأجود في النحو إثبات الياء" (الأزهري، ١٩٩١، ٤٦/٢)[٦٣]. وهذا يثبت أن النحويين كانوا على وعي بنظرية الأفضلية عند الموازنة بين الأداءات اللغوية، واللافت للنظر أنهم ركزوا على تطبيق النظرية عمليا، دون التنظير لها.

في حين خرمت قراءة قوله تعالى:"يوم يأتِ" بغير ياء قواعد اللغة مخالفة بذلك القياس، إذ لم تحقق معيار الأفضلية القواعدية، ولم يحالف النحاة الحظ في ضم هذه القراءة، ونظائرها في القرآن الكريم إلى اللغة القواعدية، من مثل قوله تعالى: (**وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**)(النساء: ١٤٦)، فقد حذفت ياء المضارع لغير عامل جزم، و"حروف الْجَزْم لَا تضمر، وَكَذلِكَ حُروف الْجَرّ، وَجُمْلة الْأَمر أَن جميع الْحُروف لا يجوز إضمارها لضعفها، وَإِنَّما جازَ إِضْمَار الفعل لقوته، إِذ كان متصرفا فَيعمل في التَّقْديم والتَّأْخير، فلمَّا كانَت هذه الحروف ناقصة عن حكم الفعل، لم يجز أَن تعمل مضمرة"(ابن الوراق، ١٩٩٩، ص٢٩٩)[٦٤]، ومن هنا يتوصل أن القراءة لقوله تعالى: "يوم يأتِ" بغير ياء قد اخترقت عنصرا جوهريا من عناصر قاعدة الفعل المضارع المجزوم، وهو حذف عامل الجزم، الذي لا يجوز حذفه أو إضماره لضعفه، وإنما يحذف العامل لقوته، لذلك يأخذ الترتيب الثاني في الأفضلية.

وربما تعلل ظاهرة الحذف هنا بكثرة الاستعمال، وهو من أهم الأسباب التي تفسر بها الظاهرة، بل وأقواها لما يصيب الكلمات من تغير، إذ صرح سيبويه (ت ١٨٠هـ) بذلك من خلال قوله: "وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير" (سيبويه، ١٩٨٨، ١٣٠/٢)[٦٥]. فهو يجعل مبدأ "كثرة الاستعمال والتداول" معيارا جوهريا في الجنوح إلى هذه الظاهرة (دزه يي، ٢٠٠٧)[٦٦]. غير أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) أشار إلى عدم اطراد هذا السبب في كل موضع يقع فيه الحذف، فهو سبب سماعي موقوف على النقل عن العرب، فليس كل ما وقع فيه الحذف يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال (حمودة، ١٩٨٢)[٦٧]؛ لذلك يمكن أن تعلل الظاهرة أيضا بأسباب صوتية، وهو حذف حروف العلة استثقالاً، وهذا ما أكده المفسرون، والنحويون.

ولم تخرم القراءة: "يوم يأت" بغير ياء القاعدة النحوية فقط بل خرمت القاعدة الصوتية التي أشار إليها مايكل بريم، الذي افترض قواعد صوتية تنقل البنى العميقة إلى البنى السطحية. فهو يرى

أن شبه الصائت (الصوت الانزلاقي) (G) يحذف إذا توسط بين كسرة أمامية علوية، وضمة خلفية علوية، مما يؤدي إلى تجاور الكسرة والضمة، وبالمماثلة (استيتية، ٢٠١٢)[٦٨] التقدمية الكلية تتحول الضمة إلى كسرة بناء على القواعد الصوتية، فتتوالى كسرتان، فتدمجان مع بعضهما لتنتج كسرة طويلة (ياء)، وبعرض القراءتين على قوانين بريم الصوتية (K.Brame, 1970)[٦٩]:

G……>Ø/ i…..u

u…..> i/ i……

ii……..>ī

١. يأتي ya'tiyu…….> ya'tiu……..> ya'tii……..> ya'tī

٢. يأتِ ya'tiyu…….> ya'tiu……..> ya'tii……..> ya'ti

يتوصل إلى أن القراءة القرآنية لقوله تعالى: "يوم يأتي" بإثبات الياء حققت الأفضلية الصوتية؛ لأنها تتفق اتفاقا تاما مع قوانين التطور الصوتي، فعدم ظهور حركة الإعراب (الضمة) على الفعل المعتل الآخر ناتج عن مماثلة الحركات، إذ قلبت الضمة كسرة مماثلة للكسرة السابقة، فوقعت الياء شبه الحركة بين كسرتين، مما أدى لسقوطها بسبب ضعفها، وتجنبا لتوالي المتماثلات (القرالّة، ٢٠٠٤)[٧٠]، في حين لم تحقق القراءة القرآنية: "يوم يأتِ" بحذف الياء معيار الأفضلية الصوتية؛ لأنها خرمت جزئية من القانون الصوتي، وهو تقصير حرف العلة في نهاية الفعل المضارع مع عدم وجود مسوغ أو عامل يوجب التقصير، إلا أن هذا التقصير يعلل كما ترى الباحثة بما يسمى" الاقتصاد الأدائي"، الذي يعمل بسيرورة ثنائية موجهة إلى الجانب الفسيولوجي ؛ لتوفير الجهد العضلي، والذاكري على المتكلم، وإلى الجانب اللغوي لتقليل استهلاك الرصيد المعجمي، والتركيبي في عملية التواصل اللغوي، فهذا القانون يدفع مستعمل اللغة إلى إبلاغ أكبر كمية ممكنة من المعلومات بأقل ما يمكن من المجهود الأدائي في استخدام جهاز التصويت (دزه يي، ٢٠٠٧م)[٧١].

والقراءة التي لم تتفق والقوانين الصوتية، والنحوية لها قراءات أخرى متواترة أيضا تثبت صحة القراءة بها، يذكر على سبيل المثال قوله تعالى: **(قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا)**(الكهف: ٦٤) ففي قوله: (نَبْغِ) قرأ ابن كثير في رواية ابن فليح، والكسائي: "مَا كُنَّا نَبْغِ" بإثبات الياء فيه فقط، والباقون لا يثبتون منها شيئا (النيسابوري، ١٩٨١)[٧٢]، وأثبتها وصلا

المدنيان، وأبو عمرو، والكسائي، وفي الحالين ابن كثير، ويعقوب، وحذفت ياء (نبغي) في المصحف لأنها من ياءات الزوائد (ابن الجزري، ١٩٧٩م)[٧٣].

والفعل (نبغِ) أصله (نبغي) حذفت الياء لثقلها، طلبا للتخفيف، وأبقِيت الكسرة للدلالة عليها، وكان القياس أن لا تحذف، والأحسن فيه إثبات الياء، لأنه الوجه الأقوى في العربية، إلا أن العرب حذفت الياء من: المنادِ، والدّاعِ، قياسا على الحذف في: داعٍ، ومنادٍ، فقد حذفت لام الاسم بها كما حذفت قبل دخول الألف، واللام. وإنما يحذف أصحاب اللغة الياء في الأسماء، وهذا فعل، والياء فيه أصل، إلا أنه قد يجوز –على الرغم من مخالفتها لقواعد النحويين– حذفها، لأنها تحذف مع الساكن الذي يكون بعدها كقولك: ما نبغي اليوم؟ فلما حذفت مع الساكن حذفت أيضا مع غير الساكن كما يرى فخر الدين الرازي (الرازي، ١٤٢٠هـ)[٧٤].

وبالتدقيق على القراءتين، وعرضهما على معياري الأفضلية تتبين التجاوزات النحوية لقراءة قوله تعالى: "مَا كُنَّا نَبْغِ"، إذ يُتوصَل أن القراءة المتواترة للقراءتين: "مَا كُنَّا نَبْغِ"، و"مَا كُنَّا نَبْغي" حققت الأفضلية الاستعمالية لهما، ويثبت ذلك قراءة القراء بهما، وحققت القراءة القرآنية: "مَا كُنَّا نَبْغي" معيار الأفضلية القواعدية، فوافق الاستعمال قياس العربية تماما، لتكون القراءة الأفضل والأقوى دون شك بحسب معايير الأفضلية، ولتحصل على الترتيب الأول في التصنيف، في حين لم تحقق قراءة قوله تعالى: "مَا كُنَّا نَبْغِ"، بحذف الياء، المعيار الثاني بحسب النظرية، بل تجاوزت قوانين اللغة، فنالت الترتيب الثاني في التصنيف، فلم تتوافق قراءة حذف الياء مع قاعدة الفعل المضارع المرفوع، بل عوملت معاملة المضارع المجزوم، مع توهم الجازم، وهذا لا ينسجم مع قواعد النحويين على الإطلاق، إلا أن النحاة أخضعوا هذه القراءة للقاعدة بإعراب الفعل (نبغِ) بالآتي: فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع الضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة من الرسم تخفيفا (صافي، ١٤١٨هـ)[٧٥]، وهذا ينطبق على قراءة "يوم يأت". وينطبق أيضا على قراءة قوله تعالى: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)(الفجر: ٤).

ولا بد من الإشارة هنا أنه لا يمكن فصل القوانين الصوتية عن القوانين النحوية، فهي قوانين متكاملة، تؤازر بعضها بعضا، فالخروج على القوانين الصوتية ينعكس سلبا على القاعدة النحوية، إذ يعد ذلك سببا مباشرا في الخروج عن المألوف في القوانين الصرفية، والنحوية، والعكس صحيح. فخرم القاعدة النحوية يؤدي إلى خرم القاعدة الصوتية المتعارف عليها بين علماء

الأصوات بل وبين علماء الصرف أيضا، فمستويات اللغة متكاملة لا يمكن فصلها عن بعضها. فالصوت لا قيمة له إلا داخل الكلمة، والكلمة لا قيمة لها إلا داخل التركيب.

وكما اعترى الحذف أواخر الكلمات المعربة أعترى أيضا أواخر الكلمات المبنية، فتحذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر تفرقة بينها وبين (ما) الموصولة. ويعد هذا النوع من الحذف استعمالا فصيحا (ابن عاشور، ١٩٨٤)[٧٦]، فيقول ابْن هِشَام (ت٧٦١هـ) فِي الْمُغنِي: "يجب حذف ألف مَا الاستفهامية إِذا جُرّت، وإبقاء الفتحة دَلِيلا عَلَيْهَا" (ابن هشام، ١٩٨٥، ص٣٩٣)[٧٧]. ومن القراءات المتواترة على هذا الحذف قوله تعالى: "عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ" (النبأ:١)، وقرئت (عم) بالألف على الأصل: "عَمَّا يتساءلون" وهي قراءة شاذة نسبها صاحب المحتسب لعِكْرِمَة، وَعِيسَى (ابن جني، ٢٠٠٤)[٧٨]، وأسندها صاحب البحر المحيط في التفسير (ت٧٤٥هـ) أيضا لـ عبد الله، وأبيّ، حيث وصفت بـ "اضعف اللغتين" (ابن جني، ٢٠٠٤، ٣٤٧/٢)[٧٩]، وأشار إليها أيضا صاحب البحر المحيط في التفسير بقوله: "والأكثر حذف الألف من "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، وأضيف إليها" (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، ٣٨٣/١٠)[٨٠]، ويستدل من قوله: "أكثر"، أن عدم حذف ألف ما الاستفهامية كان واردا عن العرب وإن كان قليلا، فقد أشار ابن هشام (ت٧٦١هـ) إلى أنه رُبمَا لا تحذف الألف في بعض المواضع التي تأتي بها (ما) الاستفهامية، إذ ورد عدم الحذف في الشعر، والضرورة هي التي خولت هذا الإجراء، وعدم الحذف مخصوص به، لوقوعه تحت وطأة الوزن، والقافية، التي ترغم الشاعر على مخالفة القياس، مؤيدا كلامه بقول حسان بن ثابت[٨١]:

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان

فلم يلتزم بعض الشعراء العرب بقاعدة حذف ألف ما الاستفهامية بعد حرف الجر، ويعلل ذلك بالضرورة، فخرم القاعدة هنا لم يحدث إلا تحت الضغط، والإرغام، وهو ضغط الحفاظ على وزن البيت وقافيته. إلا أن هذا لا ينطبق على القراءات القرآنية مطلقا، فهذه الآداءات اللغوية ضربت القاعدة بعرض الحائط، غير مبالية بالإلباس، الذي يقع بعدم الحذف، فـ"علّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام، والخبر" (ابن هشام، ١٩٨٥، ص٣٩٣)[٨٢].

يرى المتأمل في القراءتين بنوعيهما: المتواترة وهي قراءة الجمهور لقوله تعالى: (**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**)، والشاذة: "عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ" أنهما قراءتان حققتا معيار الاستعمال، وإن وصفت القراءة المتواترة بأنها استعمال فصيح، ووصفت القراءة الشاذة بأنها استعمال نادر شاذ، وهذا ما أكده صاحب التحرير والتنوير (ت١٣٩٣هـ) بقوله: فـ"قد جرى الاستعمال الفصيح على أن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر يحذف الألف المختومة تفرقة بينها، وبين (ما) الموصولة. وعلى ذلك جرى استعمال نطقهم، فلما كتبوا المصاحف جروا على تلك التفرقة في النطق فكتبوا (ما) الاستفهامية بدون ألف حيثما وقعت، مثل قوله تعالى: (**فيم أنت من ذكراها**) (النازعات: ٤٣)، وقوله تعالى: (**فبم تبشرون**) (الحجر: ٥٤)، وقوله تعالى: (**لم أذنت لهم**) (التوبة: ٤٣)، وقوله تعالى: (**عم يتساءلون**)، (النبأ:١) (**مم خلق**) (الطارق: ٥) فلذلك لم يقرأها أحد بإثبات الألف إلا في الشاذّ.

ولما بقيت كلمة (ما) بعد حذف ألفها على حرف واحد؛ جروا في رسم المصحف على أن ميمها الباقية تكتب متصلة بحرف (عن)؛ لأن (ما) لما حذف ألفها بقيت على حرف واحد، فأشبه حروف التهجي، فلما كان حرف الجر الذي قبل (ما) مختوما بنون، والتقت النون مع ميم (ما)، والعرب ينطقون بالنون الساكنة التي بعدها ميم ميما، ويدغمونها فيها؛ فلما حذفت النون في النطق جرى رسمهم على كتابة الكلمة محذوفة النون تبعا للنطق، ونظيره قوله تعالى: "مم خلق" وهو اصطلاح حسن" (ابن عاشور، ١٩٨٤، ٧/٣٠)[٨٣].

وبما يتعلق بالمعيار الثاني للأفضلية وهو الأفضلية القواعدية، يظهر أن القراءة المتواترة وافقت قاعدة النحويين موافقة تامة، إذ تم حذف ألف "ما" الاستفهامية التي سبقت بحرف الجر، مع إبقاء الفتحة دليلا عليها، نحو: فيمَ، وإلامَ، وعلامَ، وبمَ، وذلك للتفريق بين ما الاستفهامية، وما الموصولة، فصنف النمط تحت باب ما وافق الاستعمال، والقياس، فحازت القراءة على الترتيب الأفضل، في حين لم تحقق القراءة الشاذة الأفضلية القواعدية لخرمها عنصرا من عناصر القاعدة، فصنفت تحت باب ما كان شاذا في الاستعمال، والقياس معا.

وترى الباحثة أنه يمكن حمل هذا الأداء وغيره على المتبقي، الذي يمثل شواهد قديمة استطاعت الصمود عبر التاريخ، ممثلة ومثبتة لحالة من حالات تطور الظاهرة اللغوية في مرحلة من مراحل تاريخها. فالقراءة تخبر قصة حقيقة الكلمات، وأصولها، أو تاريخها الذي يمكن استعادته من دراسة الحالة الظاهرة بالعودة إلى الأصول، فأية قاعدة، وأي تحديد لحد من الحدود ما هو إلا

إبعاد للتنوع اللانهائي للظواهر اللغوية، فلا بد أن تترك القاعدة متبقيا، يعتمد حجمه على درجة عمومية القاعدة (لوسركل، ٢٠٠٦)[٨٤].

ويمكن القول هنا أن القراءتين تكشفان عن فكرة صراع الأنماط اللغوية (عبابنة، والزعبي، ٢٠٠٥)[٨٥]، التي تذهب إلى أن اللغة كانت قد استعملت فعلا نمطين استعماليين، وهما: (عما، وعم)، ثم حدث صراع بين النمطين، أدى في النهاية إلى هيمنة وسيادة أحد النمطين على الآخر، الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال.

وتشير الباحثة بالإضافة إلى كشف القراءة المتجاوزة المألوف أن الاستعمال فقد شرطا من شروط الأفضلية اللغوية، الذي ينبئ بالمسار التطوري لقواعد اللغة، إلى أهمية القراءات الشاذة في الدلالة على ظاهرة الحذف في القراءات المتواترة، فإثبات الألف في القراءة الشاذة يشهد بأنها محذوفة في القراءة المتواترة، وهذا أيضا قد يكون دليلا على لغة من لغات العرب.

الخاتمة:

تضم الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، وهي:

١. ساهمت نظرية الأفضلية في تحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر النحوية الواردة في القراءات الشاذة لغة بشكل عام، وظاهرة الحذف بشكل خاص، فنظرية الأفضلية ليست حكرا على مجال الفونولوجيا، بل هي نظرية تفسير الأنظمة اللغوية كافة، وبهذا تكون الفكرة الأساسية الكامنة خلف نظرية الأفضلية تلك المتعلقة بالقيود (القواعد) المرتبة تسلسليا، التي يكون انتهاكها في حده الأدنى.

٢. لا بد أن تترك القاعدة متبقيا، يعتمد حجمه على درجة عمومية القاعدة، وهذا المتبقي قد يكون فقد شرطا من شروط الأداء، ولكنه لا يصل إلى درجة الإخلال بالقواعد الأساسية، فإذا كان يخلُّ بقاعدة فرعية، فإنه يفقد شرطا من شروط الأفضلية، وقد يصل هذا الإخلال إلى تصنيف النمط ضمن المتبقي.

٣. ثبت أن علماء اللغة كانوا على وعي بنظرية الأفضلية عند الموازنة بين الأداءات اللغوية، واللافت للنظر أنهم ركزوا على تطبيق النظرية عمليا، دون التنظير لها.

٤. يخضع الاستعمال اللغوي عادة لقواعد اللغة التي كشف النحويون عنها، ولكن ثمة أداءات لغوية معينة لم تخضع للقاعدة النحوية تماما، بل يمكن القول بأنها خالفت بندا من بنود القاعدة المعينة أو أكثر. والدارس اللغوي لابد له من الأخذ بعين الاعتبار أن القراءات– الأداءات اللغوية– بشتى أنواعها– تعد مصدرا أساسيًّا في دراسته اللغوية.

٥. القراءة القرآنية تخبر قصة حقيقة الكلمات، وأصولها، أو تاريخها الذي يمكن استعادته من دراسة الحالة الظاهرة بالعودة إلى الأصول، فأية قاعدة، وأي تحديد لحد من الحدود ما هو إلا إبعاد للتنوع اللانهائي للظواهر اللغوية.

٦. تكشف القراءة القرآنية المتجاوزة المألوف أن الاستعمال فقد شرطا من شروط الأفضلية القواعدية، وينبئ بالمسار التطوري لقواعد اللغة، وتكشف عن أهمية القراءات الشاذة في الدلالة على ظاهرة الحذف في القراءات المتواترة، وقد يكون الاستعمال دليلا على لغة من لغات العرب.

٧. لا يمكن فصل القوانين الصوتية عن القوانين النحوية، فهي قوانين متكاملة، تؤازر بعضها بعضا، فالخروج على القوانين الصوتية ينعكس سلبا على القاعدة النحوية.

الهوامش:

(1) J.McCarthy, John,What is Optimality Theory?, University of Massachusetts, Linguistics Department Faculty Publication Series, 2007,p1. http://scholarworks.umass.edu/linguist_faculty_pub.

(2) J.McCarthy, John,What is Optimality Theory?, p2-4.

(٣) استيتية، سمير شريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥، ص ١٧٧–١٧٨.

(٤) عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠٠٥، ص ١١٧–١١٨.

(5) J. McCarthy, John, What is Optimality Theory?, University of Massachusetts, Amherst. http://scholarworks.umass.edu/linguist_faculty_pubs/93.

(٦) تشومسكي، نعوم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة بن قبلان المزينى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٩.

(7) Prince, Alan, & Smolensky, Paul, Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated: April, 1993, RuCCS-TR-2; CU-CS-

696-93: July, 1993, Minor Corrections: December, 1993, ROA Version: August, 2002.

(٨) انظر مقدمة المترجم: كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، جامعة الملك سعود، الرياض،٢٠٠٤، ص (هـ).

(٩) العارف،عبد الرحمن بن حسن، واقع ترجمة اللسانيات الغربية إلى اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بحث من الموقع: **https://uqu.edu.sa/aharef**

(١٠) تشومسكي، نعوم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ص٧٠.

(١١) انظر المقدمة: كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص (هـ، ط).

(١٢) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص٤.

(١٣) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص١٢٥ .

(١٤) تشومسكي، نعوم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ص٧٠-٧١.

(١٥) ج. فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلى، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م، ص٣٥.

(١٦) انظر: لوسركل، جان جاك، عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط٢ ، ٢٠٠٦، مقدمة المترجم، ص٧.

(١٧) لوسركل، جان جاك، عنف اللغة، ص٧١.

(١٨) ابن جني، المحتسب، ٨/١.

(١٩) انظر: الأندلسي، أبو حيان ، البحر المحيط في النفسير، ٧٩/١.

(٢٠) ابن جني، المحتسب، ٥٠/١.

(٢١) ابن جني، الخصائص: ٢/ ٦٨، وانظر: ابن الشجري، ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ، الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م، ١/ ٢٦٧.

(٢٢) ابن جني، المحتسب، ص ٥٢.

(٢٣) انظر الهامش: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ٣٤٣/١٩.

(٢٤) ج. فندريس، اللغة، ص ٢٧٤.

(٢٥) لوسركل، جان جاك، عنف اللغة، ص٧١.

(٢٦) ج. فندريس، اللغة، ص١٨٧،١٩١.

(٢٧) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، المقدمة: ص (هـ، ز).

(28) J.McCarthy, What is Optimality Theory?,p4.

(٢٩) دراز، محمد بن عبد الله ، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، اعتنى به: أحمد مصطفى فضلية، قدم له: عبد العظيم إبراهيم المطعني، دار القلم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص١٢٣.

(٣٠) صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، ط٢٤، ٢٠٠٠، ص٢٥٨.

(31) Renè kager, Optimality Theory, Cambridge University Press, 1999, Volume 26, Number 2, p 287.

(٣٢) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص١-١٠، ٤٣١-٤٣٢.

(٣٣) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص٤٣١.

(٣٤) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢، ص٩.

(٣٥) سيبويه، الكتاب، ٢٩٦/١.

(٣٦) الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور(ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١م، باب الحاء والذال.

(٣٧) الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت،١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة (خ ز ل).

(٣٨) التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، ١٩٩٦م، ٦٣٢/١.

(٣٩) التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ٦٣٢/١.

(٤٠) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٨٨ م، ص٢٤-٢٥.

(٤١) دزه يي، دلخوش جار االله حسين، البحث الدلالي في كتاب سيبويه، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٧، ص٣٥٥.

(٤٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ١٤٠/٢.

(٤٣) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٥٨.

(٤٤) النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ، ١٨٢/٢-١٨٣. وانظر: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في

القراءات وأشهر القراء، أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٩٨٨، ١٣٤/٣.

(٤٥) الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ٢٠٠١م، ٥٧٥/١٢.

(٤٦) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر(المتوفى: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤ م، ٩٦/٩.

(٤٧) انظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف ، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ط ١٤٢٠هـ، ٢٠٩/٦.

(٤٨) النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١ هـ، ١٨٢/٢-١٨٣.

(٤٩) مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨، ص ٣٢٣.

(٥٠) النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ، ١٨٢/٢-١٨٣.

(٥١) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٩٨٨م، ١٨٤/٤.

(٥٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلى النجدي ناصيف، دار الكتب والوثائق القومية، ط ٣، القاهرة، ٢٠٠٢، ٢٦٠/٣.

(٥٣) الشاهد بلا نسبة في: "الإنصاف" ٣٨٧/١، "اللسان" (ليق)/ ٤١١٥، "الأمالي الشجرية" ٢٧/٢، "الخصائص" ٣٢٠/٢.

(٥٤) انظر: الفرنواني، هانئ، ظاهرة الاجتزاء في العربية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص ١٥٦.

(٥٥) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٧/٣.

(٥٦) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠، ص٢٠٧-٢٠٩.

(٥٧) الأشموني، أحمد بن محمد بن عبد الكريم، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن محمد الأنصاري، علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية ط١، بيروت،٢٠٠٢ م، ص٤٤١.

(٥٨) ج. فندريس، اللغة، ص٨٠.

(٥٩) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٩٧م، ١١٧ – ١١٨.

(٦٠) عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ط١، ١٩٨٣ م، ص ٣٦٩.

(٦١) السامرائي ، فاضل صالح، التعبير القرآني ، دار الحكمة، الموصل، ١٩٨٨ م، ص٧٦.

(٦٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٣٠-٣٩٢)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ٢٠٠٤م، ص ١٢٤.

(٦٣) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، معاني القراءات، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود مركز البحوث في كلية الآداب، ط١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م، ٤٦/٢.

(٦٤) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد ط١، ١٩٩٩م، ص٢٩٩.

(٦٥) سيبويه، الكتاب، ١٣٠/٢.

(٦٦) سيبويه، البحث الدلالي من كتاب سيبويه، ص٣٦٠.

(٦٧) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية والنشر والتوزيع، ١٩٨٢، ص٣٣.

(٦٨) انظر: استيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، عمان، دار وائل للنشر، ظ١، ٢٠١٢، ص ٢٠١.

(69) K. Brame, Michael, Arabic Phonology: Implications For Phonolog Ical Theory And Hisitorical Semitic, Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For Doctor Of Philosophy, Massachusetts Institute Of Technology, 1970, P 62-64.

(٧٠) انظر: القرالّة، زيد خليل، الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤، ص٨٦-٨٧.

(٧١) انظر: دزه يي، دلخوش جار االله حسين، البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص٣٦٠.

(٧٢) انظر: النيسابوريّ، أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت٣٨١هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق،١٩٨١ م، ص٢٨٦.

(٧٣) انظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير (ت٨٣٣ هـ)، النشر في القراءات العشر، صححه وراجعه: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، ١٩٧٩، ٣١٦/٢.

(٧٤) انظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ، ٤٨١/٢١.

(٧٥) انظر: صافي، محمود بن عبد الرحيم (ت١٣٧٦هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، ط ٤، دمشق، ١٤١٨هـ، ٢٢١/١٥.

(٧٦) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، تونس، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ، ٧/٣٠.

(٧٧) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط ٦، دمشق، ١٩٨٥، ص ٣٩٣.

(٧٨) انظر: ابن جني، المحتسب، ٣٤٧/٢.

(٧٩) ابن جني، المحتسب، ٣٤٧/٢.

(٨٠) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ٣٨٣/١٠.

(٨١) انظر: ديوان حسان بن ثابت، تقديم وشرح: أحمد فاضل، دار الفكر اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٥. من قصيدة يهجو بها بني عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بعنوان "صلح إلى فساد". والدمان: الرماد، والسرقين، وعفن النخلة. والصواب رماد لا دمان، لأن القصيدة دالية.

(٨٢) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق، ١٩٨٥، ص ٣٩٣.

(٨٣) ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، ٧/٣٠.

(٨٤) انظر: لوسركل، جان جاك، عنف اللغة، ص ٣٣٢، ٣٣٦.

(٨٥) انظر: عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر، ص ١١٦.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، صححه وراجعه: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، ١٩٧٩.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد ط١، ١٩٩٩م.
- ابن ثابت، حسان، الديوان، تقديم وشرح: أحمد فاضل، دار الفكر اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٣٠-٣٩٢)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ٢٠٠٤م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م.
- ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر(ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، تونس، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق، ١٩٨٥.
- الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور(ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، معاني القراءات، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود مركز البحوث في كلية الآداب، ط١، ١٩٩١م.

- استيتية، سمير شريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥.
- استيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، عمان، دار وائل للنشر، ظ١، ٢٠١٢.
- الأشموني، أحمد بن محمد بن عبد الكريم، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن محمد الأنصاري، علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢ م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ط١٤٢٠هـ.
- تشومسكي، نعوم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة بن قبلان المزينى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، ١٩٩٦م.
- ج. فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلى، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.
- حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية والنشر والتوزيع، ١٩٨٢.
- دراز، محمد بن عبد الله ، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، اعتنى به: أحمد مصطفى فضلية، قدم له: عبد العظيم إبراهيم المطعني، دار القلم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.
- دزه يي، دلخوش جار االله حسين، البحث الدلالي في كتاب سيبويه، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٧.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت، ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- السامرائي، فاضل صالح، التعبير القرآني، دار الحكمة، الموصل، ١٩٨٨م.

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- صافي، محمود بن عبد الرحيم (ت١٣٧٦هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، ط٤، دمشق، ١٤١٨هـ.
- صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، ط٢٤، ٢٠٠٠.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- العارف،عبد الرحمن بن حسن، واقع ترجمة اللسانيات الغربية إلى اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بحث من الموقع:

  https://uqu.edu.sa/aharef
- عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠٠٥.
- عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، ط ٣، القاهرة، ١٩٩٧.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ط١، ١٩٨٣ م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلى النجدي ناصيف، دار الكتب والوثائق القومية، ط٣ ، القاهرة، ٢٠٠٢.
- الفرنواني، هانئ، ظاهرة الاجتزاء في العربية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٥.
- القرالّة، زيد خليل، الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر(المتوفى: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤ م.

- كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٤.
- لوسركل، جان جاك، عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦.
- مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨.
- النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ.
- عمر، أحمد مختار، ومكرم،عبد العال سالم، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٩٨٨.
- النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠.
- النيسابوريّ، أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت٣٨١هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٨١م.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- J. McCarthy, John, What is Optimality Theory? University of Massachusetts, Amherst. http://scholarworks.umass.edu/linguist.
- K. Brame, Michael, Arabic Phonology: Implications For Phonological Theory And Historical Semitic, Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For Doctor Of Philosophy, Massachusetts Institute Of Technology, 1970.
- Prince, Alan , & Smolensky, Paul, Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, First circulated: April, 1993, RuCCS-TR-2; CU-CS-696-93: July, 1993, Minor Corrections: December, 1993,ROA Version: August, 2002.
- Renè kager, Optimality Theory, Cambridge University Press, 1999, Volume 26, Number 2.